مقدمة «مزرعة الحيوان» لجورج أورويل

لأوّل مرّة منذ صدور الكتاب... بالإنكليزية والعربية في وقت متقارب!

ترجمة: سماح ادريس

فيما يلي تَعْريبٌ للمقدّمة التي وضعها جورج أورويل لكتابه الشهير **مزرعة الحيوان** في طبعته الأوكرانيّة التي صدرتْ بعد أرْبع سنواتٍ على كتابته. والجدير ذِكرُهُ أنّ المؤلّف أنجز روايَتَه الخرافيّة الساخرة في ثلاثةِ شهورٍ فقط، بعد أن باشَرَ كتابتَها في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٣، غير أنّ ثلاثَ دُورٍ للنَّشر – اثنتيْن في إنكلترا، وثالثة في نيويورك – رفضَتْ نَشْرَها. ولكنْ في منتصف عام ١٩٤٥ تولّتْ دار «سَكِرْ وواربورغ» نشرها مِن دون المقدّمة التي كتبها عام ١٩٤٤. ثُمّ اكتُشِفَتْ هذه المُقَدّمة بعد مرور رُبْع قرْنٍ على نَشْر الكتاب، وسلّمتْها أرْمَلةُ «أورويل» إلى مجلة Dissent («المعارَضَة») اليَساريّة الأمريكيّة، فَنَشرتها في عددها الأخير الصادر في شتاء ١٩٩٦ بعنوان «إخبارُ النّاس بِمَا لا يريدُونَ سماعَهُ!». وعند اتّصالي بهيئة تحرير Dissent أُخبِرْتُ أنّ المقدّمة المنشورة هي الطبعةُ الأمريكيّة الأُولى، وأنّ مجلّةً بريطانيّة نشرتها أيضاً في الوقت نفسه (شتاء ٩٦).

وأودُّ قبل أن أقدّم هذا النصّ المميّز أن أشير إلى الملاحظات التالية:

١ – إنّ النّقْد الذي يوجّهه أورويل للاتحاد السوفياتي لا يأتي من زاوية الدفاع عن مصالح إمبريالية أو رجعيّة، بل – وهنا الأهم – ليس نقده ذاك نابعاً مِن موقفٍ ليبراليّ، وإنّما انصبّ جلُّ هجوم أورويل في الواقع على الليبرالية الإنكليزيّة التي مالأتْ «ستالين» ونظامَهُ وغَضّتِ النّظر عن «حملات التطهير» التي نَفّذَها، بحجّة الحفاظ على التحالف الذي كان قائماً آنذاك بين بريطانيا والاتحاد السوفياتي في حربهما ضدّ ألمانيا النازيّة. وهنا لا بدّ من فتح قَوْسيْن، للإشارة إلى الحجّة المشابهة التي يقذفها في وجوهنا أنصارُ الأنظمة العربيّة، في الحرب وفي السِّلْم، بَلْ وأنصارُ القوى الثوريّة الإسلاميّة المتصدّية – بشجاعةٍ وتفانٍ يدعوان إلى الإكبار والإجلال – لِـإسرائيل»... كُلّما عَنّ لأحدنا نَقْدُ قَمْعِهم أوْ ديكتاتوريّتِهِمْ.

٢ – إنّ أهمّ ما يميّز موقف أورويل – في رأيي – هو نقده لموقفه الناقدِ نفسِه، تَحَسُّباً مِن أن يصبح موقفُهُ هذا أورثوذوكسيّةً جديدةً تحلّ مكان الأورثوذوكسيّة القديمة ولكنّها تنسخها مِن حيث المبدأ... فتكون إطلاقيّةً متعسِّفَةً جامعةً مانعةً مثلَ سابقتها.

٣ – أدرجتُ مقدمةَ أورويل ضمن ملفّ «حقّ الاختلاف»، لإيمانِ **الآداب** – اليوم، كما في السّابق – بأنّ للقمع أشكالاً متفاوتة، وأنصاراً متعدّدين، قد يتلبّسُونَ اليومَ لِباسَ «الإعلام المنظّم» (كما هو حال الحكومة اللبنانيّة «الحريريّة») أو لِباس «الأخلاق والدِّين» (كما هو حال كثير مِن قوى «التأسلم السياسي») وإنْ كانوا قدْ تلبّسُوا سابقاً (مع ستالين وبعض الأنظمة هنا وهنالك) لِباسَ الثورة والتحرير. ولا يهدف نشرُ هذا المقال، على الإطلاق، إلى إثارة أيّ نوعٍ مِن العِداء للفصائل المقاومةِ مِن الحركة اليساريّة العربيّة التحرّرية.

س.إ.

ابتدأ التفكيرُ في هذا الكتاب – من حيث فكرتُه المركزيّة – عام ١٩٣٧، لكنّه لم يُكتَبْ قبل نهاية عام ١٩٤٣. وحتى ذلك الحين كان قد صارَ مِن الجليّ أن نَشْرَه سوف يكون أمراً بالغَ الصعوبة (بالرغم مِن العجيز الحالي في سوق النشر، وهو العجز الذي يضمن «رواج» كل ما يمكن وصفُه بأنّه كتاب)، وقد رَفَضَهُ بالفعل أربعةُ ناشرين عِند عرضه على النشر. ولم يكن سببُ رفضه إيديولوجياً إلاّ عند واحد مِن هؤلاء الناشرين. فقد كان ناشران منهما ينشران كتباً معاديةً للرّوس [أي: للنظام السوفياتي] قبل سنوات، ولم يكن الناشرُ الثالث ذا صبغة سياسية ملحوظة. والواقع أنّ أحَدَ الناشرين وافَقَ على نشرِ الكتاب في أوّل الأمر، لكنّه بعد أن قام بالإجراءاتِ التمهيدية لنشره عادَ فقرّر أن يستشير وزارة الإعلام البريطانية. ويبدو أنّ هذه الوزارة حذّرَتْهُ مِن نشر الكتاب أو هي نصحته بشدّة – في أيّ حال – بعدم نشره. وفيما يلي مقتطف مِن رسالة ذلك الناشر:

> [سبق أن] ذكرتُ ردّةَ الفعل التي تلقّيتُها مِن مسؤول هام في وزارة الإعلام بخصوص **مزرعة الحيوان**. ويجب أن أعترف بأنّ هذا الرأي قد دفعني إلى التأمُّل... وبإمكاني الآن أن أرى أن نشر الكتاب في الوقت الراهن قد يمكن اعتباره أمراً طائشاً. فَلَوْ أنّ هذه الرواية الخرافية كانت موجّهة إلى الديكتاتوريين عامّة وإلى الأنظمة الديكتاتورية بشكل عام لكانَ نشرها أمراً سليماً؛ غير أنّها – كما أراها الآن – تتابع على نحو تامّ تطوُّرَ السوفيات الروس وزعيميْهم الديكتاتوريّيْن [ستالين ولينين] بحيث لا يمكن أن تنطبق إلاّ على رُوسيا دون سائر الأنظمة الديكتاتورية.

وثمّة قضية أخرى: وهو أنّ الأمر كان سيكون أقلّ إهانَةً لو أنّ الطبقة الاجتماعية المُفْلِقة (caste) المهيمنة في الرواية لم تكن مِنَ الخَنَازير؛

فأنا أعتقد أنّ اختيار الخنازير لتكون هذه الطبقة المغلّقة الحاكمة سيهين بدون شك عدداً كبيراً مِنَ النّاس، ولا سيّما مَنْ كانوا سريعي الغضب كما هم الرّوس بلا ريْب.

إنّ وضعاً كهذا ليسَ بالأمارة الحسنة. فمن الواضح أنّه ليس مِن المرغوب أن يكون لدائرةٍ حكوميّة أيّةُ سلطةِ رقابةٍ على الكتب التي لم تُمَوَّلْ حكومياً (واستثني: الرّقابةَ النابعةَ من حاجاتٍ أمنية، وهي الرقابة التي لا يعترضُ عليها أحدٌ في فتراتِ الحَرْب). غير أنّ الخَطَرَ الرئيسيَّ على حريّة الفكر والقول في هذه اللحظة ليس هو التدخّل المباشر مِن قبل وزارة الإعلام أو أيّ جسم حكوميّ [آخر].

فلو أنّ الناشرين والمحرّرين جهدوا في أن يحجبوا عن النشر موضوعاتٍ معيّنةً، فذلك لا يُعْزَى إلى خوفهم مِن المُقَاضَاةِ القانونيّة بل إلى خوفهم مِن الرّأي العامّ. إنّ الجبن الثقافي في هذا البلد هو العَدوُّ الأسوأ الذي على الكاتب أو الصحفيّ أن يواجهاه.. وتلك حقيقةٌ لا أعتقد أنّها قد نوقشت النّقاشَ الذي تستحقّه.

إنّ أيّ إنسانٍ بعيدٍ عن التحيّز أو الغرضية، وذي خبرةٍ صحفيّة، سيقرّ بأنّ الرقابةَ الحكوميّةَ خلال هذه الحرب [العالمية الثانية] لم تكن مُزعجةً جداً. فنحن لم نخضع لذلك النّوع مِن «التعاون» التوتاليتاري [بين المثقّف والسلطة] الذي كانَ مِن المَعْقول أن نتوقّع حُصُولَه. صحيح أنّ للصحافةِ بعضَ الشّكاوى المبرّرَة، غير أنّ الحكومة بشكل عام قد أحسنتِ التصرُّفَ وكانت متسامحةً مع آراء الأقليّة تسامحاً مُدْهشاً. ولكنّ الحقيقة المشؤومة بشأن الرقابة الأدبيّة في إنكلترا هي أنّ هذه الرقابة طَوْعيّةٌ اختياريّةٌ إلى حدّ بعيد. وهكذا فإنّه يُمكن كَمٌّ صوتِ الأفكار التي لا تحظى برضى الجمهور، ويُعَتَّمُ على الحقائق المُزعجة... مِن دون الحاجة إلى أيّ تحريمٍ حكوميّ!

إنّ كُلّ مَن عاش فترةً طويلةً في بلدٍ أجنبي يعرف أنباءً مثيرةً تتصدّر - لِجدارتها وحدها - العَنَاوينَ العريضَة في جرائد ذلك البلد... لكنّها تُحجب، مع ذلك، في الصحف البريطانية لا بسبب تدخّل الحكومة بَلْ لإقرارٍ ضمنيٍّ داخليّ لطيفٍ مُؤَدّاه أنّه «ليس مِن المستحسن» ذِكْرُ هذه الأنباء. وهذا شَيْئٌ يمكن فهمُهُ بسهولة حين يتعلّق الأمرُ بالصحف اليوميّة؛ فالصحافة البريطانية شديدةُ المركزيّة ويملك معظمَها رجالٌ أغنياء لديهم كُلُّ الحوافز للابتعاد عن الأمانة في موضوعات هامّة محدّدَة. غير أنّ النوع نفسه مِن الرقابة المحجّبة يسري على الكتب والدوريات، كما في المسرحيّات والأفلام والراديو. ففي كُلّ لحظة [تاريخية] معيّنة ثمّة أورثوذوكسيّةٌ [نظامٌ صارمٌ]، ثمّةَ مجموعةٌ مِن الأفكار يُفْتَرَضُ أنْ يتقبّلَها النّاسُ «السلّيمو التفكير» بدون أدْنى سؤال.

[فبحسب هذه الأورثوذوكسيّة، فإنّه] ليس مِن المحرَّم تماماً أن تقول هذا الأمرَ أو غيرَه، ولكنّه ليسَ مِن «الذوق» أن تقوله، تماماً كما أنّه لم يكن مِن «الذوق» في منتصف السنوات الفيكتوريّة أن تذكر لفظة «بنطلون» في حضرةِ سيّدةٍ. وكلُّ من يَتَحَدّى الأورثوذوكسيّة السائدةَ يجد نفسَه وَقَدْ أُسكِتَ بفعاليّة مذهلة. إنّ رأياً غيرَ مطابقٍ - عَن حَقّ - للدَّرَجَةِ (الموضة) المتَّبَعة تكادُ لا تُتَاحُ له فرصةُ التعبير أبداً، لا في الصحافة الشعبيّة ولا في الدّوريات الرفيعة!

إنّ ما تتطلبه الأورثوذوكسيّة [الإنكليزية] السائدة في هذه اللحظة هو الإعجابُ غير النقديّ بروسيا السوفياتيّة. كلّ النّاس يعرفون هذا الأمر، وكلّهم تقريباً يتصرّفون وفْقَ هذه المعرفة. فالحقّ أنّ أيّ نقدٍ جدّيٍّ للنظام السوفياتي، وأيّ كشفٍ عن الحقائق التي تفضّل الحكومةُ السوفياتيةُ أن تبقى في طيّ الكتمان، لَهُما أقربُ إلى أن يُحجَبَا عن النشر.

لكنّ مؤامرَة تملُّق حليفنا [السوفياتي]، هذه المؤامرة التي تسري في طول البلاد وعرضها، تحدث - وهنا الأمر اللافت بسبب غرابته - على خَلْفِيّةٍ من التسامح الثقافي الأصيل. فعلى الرغم مِن أنّه لا يُسْمَحُ لك بأن تنتقد الحكومةَ السوفياتيّةَ، فإنّك على الأقلّ حرّ - إلى حدٍّ معقول - في أن تنتقد حكومَتَكَ أنتَ بالذّات! مِن الصعب أن يَنشر أيٌّ كان هجوماً على ستالين، ولكنْ مِنَ المأمون أن يُهَاجَمَ تشرشل، ولو في الكتب والدوريات على كُلّ حال. وخلال خمس سنوات من الحرب، كنّا في اثنتين أوْ ثلاثٍ منها نحاربُ مِن أجل البقاء القوميّ، طُبِعَتْ أعدادٌ لا يمكن حصرُها مِن الكتب والمنشورات والمقالات الدّاعية إلى سلامٍ توافقي [بين الحلفاء والمحور] دون أن يحدث أيُّ تدخُّلٍ [حكوميّ]. والأكثر من ذلك أنّها طُبعتْ دون أن تثير كثيراً مِن الامتعاض.

فمادامت هَيْبةُ الاتحاد السوفياتي ليست على المحكّ، فقد تمّ الالتزام بمبدإ حريّة القول بشكلٍ معقول. ثمّة موضوعات أُخرى محرَّمة، وسأذكر بعضَها عمّا قريب، غير أنّ التصرّف السّائد تجاه الاتّحاد السوفياتي هو إلى حدّ بعيد أكثرُ الظّواهر خطورةً؛ فهو يبدو وكأنّه تصرّفٌ تلقائيّ، غيرُ ناتجٍ عن فِعْلِ مجموعةٍ ضاغطة.

***

إنّ الذُّلّ، الذي تَجَرَّعَ بِهِ القِسمُ الأعظمُ مِن أفراد الانتلجنسيا الإنكليزيةِ الدعايةَ الروسيةَ وكرّروها منذ عام ١٩٤١، كانَ سيكون صاعقاً لو لم يكونوا قد تصرّفوا على نحوٍ مشابهٍ في مناسبات مختلفة سابقة. فلقد كان يتمّ قبُول

دخل الاتحاد السوفياتي الحرب، فتوقّفت طباعة كتاب تروتسكي عن ستالين!

وجهةِ النظر الروسيّة بدون تمحيص في كُلّ مسألة خلافيّة، ثم يُعلَنُ عنها، في تجاهلٍ تامٍ للحقيقة التاريخية أو الأمانة الثقافية.

ومثالاً على ذلك، فقد احتفلتْ هيئةُ الإذاعة البريطانية BBC بالذكرى الخامسةِ والعشرين لنشوء الجيش الأحمر من غير أن تأتي على ذِكْر «تروتسكي»! وهذا أمرٌ شبيهٌ من حيث عدمُ دِقّتِهِ بإحياء ذكرى معركة «ترافالغر» بدون ذكر [قائدها] «نلسون»(*). ومع ذلك فإنّ هذا لم يُثِرِ أيَّ احتجاجٍ من لدن الانتلجنسيا الإنكليزيّة. وإزاء الصراعات الداخليّة في البلاد المحتلّة على اختلافها، كانت الصحافةُ البريطانية في كُلّ الحالات تقريباً تُساند الفريق الذي يؤثِرُهُ الرُّوسُ وتشهِّر بالفريق المعارض، طامِسَةً في سَبِيل ذلك أحياناً دلائِلَ ماديّةً [تاريخيّة].

وتقدِّم قضيّةُ الكولونيل ميخالوفيتش، القائد اليوغوسلافيّ الشتنيكيّ، مثالاً ساطعاً على ذلك: فالرّوس الذين كانوا يَرَوْن المارشال اليوغوسلافيّ تيتو مَحْمِيَّهُم الخاصّ، اتّهموا ميخالوفيتش بالتعاون مع الألمان، فتلقّفَتِ الصحافةُ البريطانية هذه التُّهْمَةَ من غير إبطاء؛ فلم يُعْطَ أنصارُ ميخالوفيتش فرصةَ الردّ عليها، وحُجِبتْ عن النشر الحقائقُ الدّاحِضَةُ لَهَا. وفي تموز (يوليو) ١٩٤٣ عرض الألمانُ مكافأةً وقدرُها مئة كراون ذهبيّ لمَن يقبض على تيتو، ومكافأةً مماثلة لمَنْ يقبض على ميخالوفيتش. لكنّ الصحافة البريطانيّة «أبرزتْ» بالبنط العريض جائزَةَ القبض على تيتو، ولم تذكر الجائزة الثانية إلاّ جريدةٌ واحدة (وبالخطّ الصغير)؛ واستمرّت الاتهاماتُ الموجّهةُ إلى ميخالوفيتش بالتعاون مع الألمان!

هَذا، وَقَدْ حَصَلَتْ أمورٌ كثيرة مشابهة جداً أثناء الحرب الأهلية الإسبانية. فآنذاك أيضاً شَهَّرتِ الصحافةُ الإنكليزيةُ اليساريّةُ، بغير هوادة، بالفصائل الجمهوريّةِ التي كان الروسُ قد صمّموا على سحقها، ومَنَعت كُلَّ مَنْ يُدافع عنهم – حتى ولو في شكلِ رسالة [إلى هيئة التحرير] – من أن ينشر رأيَهُ. واليومَ لا يُعتَبَرُ نقدُ الاتحاد السوفياتي برصانةٍ وجدّية أمْراً جديراً بالشَّجْب فحسْب، بل إن مجرّدَ وجودِ مثلِ هذا النقد يوضَعُ أحياناً في طيّ الكتمان. ومثالاً على ذلك فإن تروتسكي كان قُبَيْلَ وفاته قد كتب سيرةً لحياة ستالين، ومن المفترض أن لا يكون هذا الكتابُ خالياً مِنَ التحيُّز، ولكنّه كان سيكون رائجاً بدون شكّ. وكان ثمّة ناشرٌ أمريكيٌّ قد أعدّ العُدّة لإصدارِهِ، وكان الكتابُ تحت الطبع – وأعتقد أنّ نسخاً منه كانتْ قد أُرسلتْ [إلى الصُّحف] لتتمّ مراجعتُهُ – حين دخَلَ الاتحادُ السوفياتي الحربَ. وعلى الفور، توقّفت طباعةُ الكتاب.

غير أنّ كلمة واحدةً عن هذا الموضوع لم تُكتبْ في الصحافة البريطانية، رغم أنّ وجودَ مثلِ هذا الكتاب وتوقُّفَ نشرِهِ كانا سيكونان بالتأكيد من الأخبارِ الجديرة ببضعة مقاطعَ [مِنَ التعليق].

من المهمّ التمييزُ بين نَوْعٍ من الرقابة يَفرضه أفرادُ الانتجلنسيا الأدبيّة الإنكليزية على أنْفسهِمْ طَوْعاً، وبين رقابةٍ يمكن أن تفرضها أحياناً جَماعاتُ الضَّغْطِ المنظَّمَة. ومن الشّائع أنّ هناك موضوعاتٍ معيّنة لا يمكن مناقشتها بسبب هيمنة مَصَالح شخصيّة أو ماليّة على السُّوق؛ وأشهرُ حادثة في هذا المجال هي الجَلَبَةُ التي دارت حول ترخيص الدَّواء. كما أنّ الكنيسةَ الكاثوليكيةَ ذاتُ تأثيرٍ كبير على الصحافة، وبمقدورها – إلى حدٍّ ما – أن تُسكتَ نَقْداً يطولُها؛ وهكذا فإنّ فضيحةً تنالُ كاهناً كاثوليكيّاً يندر أن يُعلَنَ عنها على المَلإ، في حين أنّ وقوعَ كاهنٍ أنجليكانيّ في مأزقٍ (كما حدث لكاهن أبرشيّة «ستيفكي») يتصدّر العناوينَ العريضةَ في الجرائد؛ ويندر ندرةً شديدة أن تُعْرَض أيّةُ نزعةٍ معاديةٍ للكاثوليكية على خَشبَة المسرح أو على شاشة السينما؛ وفي مقدور أيّ ممثّلٍ أن يخبرك أنّ مسرحية أو فيلماً ينالان من الكنيسة الكاثوليكية أو يهزآن بها سيتعرّضان لمقاطعة الصحافة [الإنكليزيّة] ويُمْنَيان – على الأرجح – بالفشل.

غير أنّ هذا النوع من الرقابة غيرُ مؤذٍ، أو هو مفهوم على أقلّ تقدير. ذلك أنّ أيّة منظمةٍ كبيرة لا بدّ أن تُراعِي مصالحَها الخاصّةَ ما وَسِعَها ذلك؛ علاوةً على أنّ الدِّعايةَ الصريحة ليست ممّا يُعترضُ عليه. كَمَا أنّ المرء لن يتوقّع من جريدة **Daily Worker** (العامل اليوميّ) أن تنشر حقائق سلبيّةً عن الاتحاد السوفياتي، ولن يَتوقّع بالدرجة نفسها من جريدة **Catholic Herald** (البشير الكاثوليكي) أن تشجب البابا؛ فالحق أنّ كلّ إنسانٍ مفكّرٍ يعرف ماهيةَ هاتيْن المجلّتَيْن حَقَّ المعرفة. غير أنّ المزعج هو أنّه حين يتعلّق الأمرُ بالاتحاد السوفياتي وسياساته، فإنّ المرء لا يمكنه أن يتوقّع قراءةَ نقد ذكيّ، بل لا يمكنه – في كثير من الحالات – أن يتوقّع مجرّد قراءةِ مقالات **صادقة** بقلم كتّاب أو صحفيين **ليبراليين** ليسوا مضطرّين تحت أيّ ضغط مباشر لأن يزيّفوا آراءَهُم. وهكذا يبدو ستالين إنساناً مقدّساً إلى أبعد الحدود، وثمّة خصائصُ معيّنةٌ في سياسته يجب ألاّ تُخْضَعَ لأيّةِ مناقشةٍ جديّة. ولقد رُوعِيَ هذا القانون بشكلٍ يكاد أن يكون كاملاً منذ عام ١٩٤١، غير أنّه وُضِعَ مَوْضِعَ التطبيق (وإلى حدٍّ أعظم مِمّا يدركُهُ المرءُ أحياناً) قبل هذا التّاريخ بعشرِ سنوات. وَطَوَالَ هذه المدّة لم يكنْ نقدُ النظام السوفياتي مِنْ زاوية اليسار يؤذَنَ

(*) من المعروف أنّ نلسون (١٧٥٨ – ١٨٠٥) هو الذي كَرَّس تفوّق بريطانيا البحريّ طوال قرنٍ كامل عقب نصره (ومقتله) في ترافالغر. (س.إ.)

ننشر أخبار المجاعة في الهند، ونطمس أخبار المجاعة في أوكرانيا؛ ونعادي قانون الإعدام، ثم نصفّق لحملات التطهير!

له بالنشر إلاّ بصعوبة.

لقد كان هناك إنتاجٌ ضخمٌ مِن الأدبيّات المعادية لروسيا [الاتحاد السوفياتي]، غير أنّ معظمَه صَدَرَ من زاوية المحافظين، وكان غير أمين بشكلٍ بارز ومتقادماً ومدفوعاً بحوافز دَنيئة. وفي المقابل كان هناك تيّارٌ مِنَ الدِّعاية المؤيِّدة لروسيا، وهو تيارٌ مساوٍ للتيّار الأوّل مِن حيثُ ضخامَتُهُ ويكاد أن يكون مساوياً لَهُ من حيث انعدامُ أمانته، ولقد أدّى هذا التيّار إلى مقاطعةِ كلِّ مَنْ حاول أنْ يناقش الأسئلةَ الهامّةَ مناقشةً ناضجة. لقد كانَ بإمكانك، حقّاً، أن تنشر كتباً معاديةً للنظام السوفياتي. ولكنّ هذا كان يعني بالتأكيد أنْ تتجاهَلَك معظمُ منابر الصحافةِ الرفيعة أو تسيء عَرْضَ أفكاركَ [عَمْداً]؛ فالحال أنّك كنتَ قد حُذِّرْتَ، بشكل خاص وبشكل علني على حدّ سواء، بأنّ ما تفعله بعدائك هذا لَهُو أمرٌ منافٍ لـ«الذوق». صحيح أنّ ما قلتَه [عن النظام السوفياتي] قد يكون صحيحاً، لكنّه [في رأي هذه الصحافة] في «غيرِ محلّه» و«سيعود بالخير» على هذه القوّة «الرجعيّة» أو تلك.

لقد تمّ الدفاعُ عن هذا التوجّه على أرضيّةٍ مفادُها: أنّ الوضع العالمي، والحاجةَ الملحّة إلى تحالف إنكليزي - روسي، يتطلّبانه... غير أنّ مِن الواضح أنّ هذا الدفاع قد كان تسويغاً لهذا التوجّه [بأسبابٍ قد تبدو عقلانيّة أو مقبولةً ولكنّها غيرُ صحيحة](*). فالحال أنّ أفراد الانتجلنسيا الإنكليزية، أو قسماً كبيراً منهم، قد تَكَشَّفُوا عن ولاءٍ قَوْمويٍّ (nation-alistic) للاتحاد السوفياتي وشعروا في دخيلتهم بأنّ أيّ تشكيكٍ في حكمةِ ستالين هو نوعٌ مِن التجديف. لقد تمّ الحكمُ على الأحداث في روسيا، وعلى الأحداث في كُلِّ مكانٍ آخر، بمعايير مختلفة: فإذا بِمَنْ كانوا طَوال حياتهم معادين لفَرْض عقوبةِ الإعدام [على المجرمين] يُصفِّقون استحساناً للإعدامات اللانهائيّة [التي شنّها ستالين ضد خصومه] بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٨؛ وعلى نحو مماثل فقد اعتُبر مِنَ المواثم نشرُ أخبار عن المجاعة حين تَحدُث في الهند.. ثم طَمْسُها حين تحدث في أوكرانيا. ولئن كان هذا التّوْصيفُ صحيحاً قبل الحرب، فالجو الثقافي اليومَ ليس أفضلَ حالاً بالتأكيد.

***

ولكن لنعد الآن إلى كتابي هذا. إذْ ستكون ردّةُ فِعل معظم المثقّفين الإنكليز تجاهَه بسيطةً للغاية؛ فهم سيقولون: «ما كانَ يجب أن يُنْشَرَ». ومِن الطبيعي أنّ ناقدي الكتاب الّذين يفهمون فَنَّ التجريح [أو تشويه السمعة] لن يهاجموه على أسس سياسيّة بل «أدبيّة»: سوف يقولون إنّه كتابٌ مُملٌّ وسخيف، وأنّهُ تبذيرٌ مُخْزٍ للورق. وقد يكون قولُهُم صحيحاً، لكنّ هذا ليس كُلَّ ما في الأمر بالتأكيد: ذلك أنّ المَرْءَ لا يقول إنّ كتاباً معيّناً «ما كان يجب أن يُنشر» لمجرّد أنّهُ كتابٌ سيّئ؛ فالحال أنّ ثمّة مقادير وافرةً من النفايات تُعرَضُ يومياً وليس هناك مَنْ ينزعج! لكنّ الحقيقة هي أنّ الانتلجنسيا الإنكليزية أو معظم أفرادها سيعترضون على هذا الكتاب لأنّه يطعن في زعيمهم [ستالين] ويؤذي ما يعتبرون أنّهُ قضيّةُ التقدّم. ولو أنّ الكِتَاب قَامَ بعكس ذلك لَمَا كان لهم أن يقولوا شيئاً ضدّه، حتى لو كانت عُيوبُه الأدبيّة أَفْضَحَ بعشرِ مرّاتٍ مِمّا هي عليه الآن. وإنّ نجاحَ «نادي الكِتَاب اليساريّ»، مثلاً، على امتداد أربع سنوات أو خمس، يُثبتُ مدى رغبة هذه الانتلجنسيا في التّسَاهل بشأن الكتابةِ القَدْحيّةِ والمهمِلة، مادامتْ تخبرُهمْ بما يريدون أن يسمعوه!

إنّ المسألة هنا بسيطةٌ حقّاً: فَهَلْ تُعْطى لِكُلِّ [صاحب] رأي - أيّاً يكن كَسَادُهُ شعبيّاً، بل أيّاً تكن درجةُ حماقته - فُرصةُ الإدلاء به؟ فإنْ أنت صُغْتَ السؤالَ بهذا الشكل فستجد كلَّ مثقفٍ إنكليزيٍّ تقريباً مدفوعاً لأن يجيب بـ«نعم». غير أنّك إذا أعطيتَ سؤالك شكلاً ملموساً [عَيْنِيّاً] وسألتَ «وماذا تقول في شأنِ التعرّض لستالين تحديداً؟ هل يحقّ لصاحب هذا الرأي أن يُدلِيَ به؟»، لكان الجواب على الأرجح: «لا».. فلقد تعرّضتِ الأورثوذوكسيّةُ الحاليّةُ، هَهُنا، للتحدّي، فَبَطَلَ - بالتالي - مبدأُ حريّة القَوْل!

حين يُطالِبُ المرءُ بحريّة القول أو الصحافةِ، فإنّه لا يطالب بالحرية المطلقة؛ فالحقّ أنّه يجب أن يكون هناك على الدوام - بل سيكون هناك دائماً بطبيعة الحال - دَرجةٌ ما مِن الرقابة، مادامت المجتمعاتُ المنظّمةُ باقيةً. غير أنّ الحريّة، كما قالت روزا لوكسمبورغ، هي «حريّةُ الآخر». وهذا هو المبدأُ عينُه الذي تتضمّنُهُ كلماتُ ڤولتير الشهيرة «أنا أُبغضُ ما تقولُهُ؛ لكنّي سأُدافع حتى الموت عن حقِّكَ في قَوْلِهِ». فإذا عَنَتِ الحريّةُ الثقافيةُ - التي هي بدون أدنى ريب علامةٌ مِن العلامات المميِّزَة للحضارة الغربيّة -... أقول: إذا عَنَتْ أيَّ شيْءٍ، فإنّها تعني أنّ لكلِّ امرئٍ الحقّ في أن يقول وأن ينشرَ ما يؤمن بأنّه الحقيقة، شرطَ أن لا يؤذي رأيُهُ بقيّةَ أبناء المجتمع بطريقةٍ جَلِيّةٍ من الطرق. لقد سلّمَتِ الديموقراطيّةُ الرأسماليةُ، كما النُّسَخُ الغربيّةُ الاشتراكيّة، حتى عهدٍ قريبٍ بهذا المبدإ.. وقد أشرتُ سابقاً إلى أنّ حكومتنا مازالت تزعم احترامَهُ.. وأمّا الشعبُ العاديّ في الشارع فَهُمْ مازالوا يؤمنون وعلى نحوٍ غامضٍ ربّما، لعدم اهتمامهم بالأفكار الثقافية اهتماماً كافياً لأنْ يدفَعَهم إلى التعصُّبِ حِيَالَها، بأنّ «لكلّ واحدٍ الحقّ في أن

(*) هذا ما أفهمه مِن كلمة rationalization، التي لا تعني مجرّد التبرير (س.إ.)

يكون له رأيُهُ الخـاصُّ به».

إلاّ أنّ أفراد الانتلجنسيا الأدبيّةِ والعلمية، وهم النّاس الذين يجدرُ بِهِمْ أن يكونوا حرّاساً للحريّة، هم وحدهم مَنْ بدأوا باحتقار هذا المبدإ في النظرية وفي التطبيق معاً... أو هم طليعةٌ محتقِريه!

إن واحدةً مِن ظواهرِ زَمننا المميِّزة هي ظاهرةُ «الليبراليّ المرتدّ». فعلاوةً على الادّعاء الماركسيّ المألوف بأنّ «الحريّة البورجوازية» وَهْمٌ، ثمّة مَيْلٌ واسعُ الانتشار اليوم إلى القول بأنّ الدفاعَ عن الديموقراطية لا يتمّ إلاّ بالأساليب التوتاليتاريّة. وتمضي هذه المقولة في التأكيد على أنّ واجبَ المرء، إذا أحبّ الديمقراطيّةَ، أن يسحق أعداءَها بأيّة وسيلة. وَمَنْ هم أعداءُ الديمقراطيّة يا ترى؟ يبدو أنّهم [بحسب هذه المقولة دائماً] ليسوا أولئك الذين يهاجمونها عَلَناً وعن وعيٍ وإدراك فحسب، بل إنّ أعداءها هم أيضاً أولئك الذين يعرّضُونها للخطر «موضوعيّاً» وذلك بنشر العقائد المغلوطة. وبكلام آخر، فإنّ الدفاع عن الديمقراطية يستلزم تدميرَ كلِّ استقلال يتمتّع به الفكر. ولقد استُخدمتْ هذه المقولةُ، مثلاً، لتبرير حملات التطهير الروسيّة [بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٨]. إنّ أكثر محبّي الروس حَمَاساً [للنظام السوفياتي] يَكادونَ لا يصدّقُونَ أنّ ضحايا هذه الحملات يتحمّلون تَبِعَةَ كلِّ ما نسبَ إليهم من تُهَم، إلا أنّ هؤلاء الضحايا - بحسب محبّي الروس أولئك - يؤدّون النظامَ «**موضوعياً**» وذلك بتبنّيهم آراء هرطقيّةً؛ ولهذا فلم يكن مِن الصواب أن يُذبحوا فحسب، بل أن تُشَوَّهَ سمعَتُهُم ويُقلَّلَ مِن شأنِهم أيضاً، وذلك برَميهم بالاتهامات الباطلة! وإن هذه المقولةَ عينَها قد استُخدِمَتْ لتبرير الكذبِ المتعمّد في الصحافة اليسارية بصدد التروتسكيين وأقليّاتٍ جمهوريّةٍ أُخرى في الحرب الأهلية الإسبانية [١٩٣٦ - ١٩٣٩]. ثم عادت فاستُخْدمتْ مرّةً أخرى سبباً للنّباح ضد [الأمر القضائي المعروف بـ] «هَابِيَاسْ كورباس»(*) حينَ أُطلق سراح «موزلي» (Mosley)(**) عام ١٩٤٣.

إنّ هؤلاء النّاس [الانتلجنسيا الإنكليزية، أو القسم الأعظم منها] لا يَرَوْن أنّك إنْ أنتَ شجّعْتَ الأساليبَ التوتاليتاريّةَ، فإنّها في زَمنٍ قادم قد تُستخدَمُ ضدّك لا لمصلحتك. اجْعَلْ مِن اعتقالِ الفاشيين بدون محاكمتهم دَأْباً ودَيْدَناً، فَلَرُبّما وَجَدْتَ أنّ هذا الإجراءَ لن يقتصر على الفاشيين دون سواهم!

بُعيْدَ عودةِ جريدة Daily Worker [اليساريّة] المحجوبة إلى وضعها العلنيّ السابق، حَاضَرْتُ في كليّة للعمّال في

أفراد الانتلجنسيا الأدبية والعلمية هم طليعةُ محتقري حريّة القول!

جنوبيّ لندن. كان الجمهورُ مِن المثقّفين المنتمين إلى الطبقة العاملة والطبقة الوسطى الدُّنْيا - وهو الجمهور عينهُ الذي كان المرءُ يلتقي به في فروع «نادي الكِتاب اليساريّ». وقد لامَسَتْ محاضرتي موضوعَ حريّة الصحافة، وفي نهايتها ذُهِلْتُ حين وقف عددٌ مِن السّائلين ليسألوني: ألا تعتقد أنّ رَفْعَ الحَظر عن جريدة Daily Worker قد كانَ غلطة كبيرة؟ وحين استوضحتُهم، قالوا إنّ الجريدة ذاتُ ولاءٍ مُثيرٍ للرّيبة، وأنّهُ لا يجدر بنا أن نتساهَلَ معها في أوقات الحرب. وإذا بي أجدُ نفسي أُدافع عن جريدة Daily Worker رغم أنّها كانت قد بذلتْ جهداً خاصاً ومتعمّداً كي تُشهِّر بي غيرَ مرّة!

ولكنْ مِنْ أين تعلّم هؤلاء النّاسُ هذه النظرة التوتاليتارية في جوهرها؟ مِن المؤكّد أنّهم تعلّموها مِن الشيوعيين أنفسهم! إن التسامح والعَدلَ متجذّران في إنكلترا تجذّراً عميقاً، لكنّهما ليسا عَصبِيّيْنِ عَلَى التّلَفِ، وينبغي أن يَبْقَيَا على قيد الحياة بجهد متعمّدٍ وواعٍ إلى حدّ ما. إنّ التبشيرَ بالعقائدِ التوتاليتارية يؤدّي إلى إضعافِ تلك الغريزة التي يميّز الناسُ الأحرارُ بوساطتها ما كانَ خَطِراً [على الأمنِ القوميّ] ممّا لم يكنْ كذلك.

وتُوضح حادثةُ «موزلي» ما نقصده. ففي عام ١٩٤٠ كان عينُ الصّوابِ أنْ يُعتَقَلَ «موزلي» سواءٌ ارتكب جريمةً قانونية أم لم يرتكبها؛ فالحال أنّنا كنّا نقاتِلُ دفاعاً عن أرواحنا ولم نكن لنسمح لخائنٍ محتملٍ بأن يجول في الأرض حُرّاً. غير أنّ إبقاءَهُ سجيناً بدونِ محاكمة في عام ١٩٤٣ قد كانَ انتهاكاً لحرمة القانون. وقد كان التخلُّفُ العام عن رؤية هذا الأمر ظاهرةً سيّئة، مع أنّ مِن الصحيح أنّ إثارةَ الرأي العام ضدّ إطلاق سراح «موزلي» قد كان مصطَنَعاً مِن ناحية وتسويغاً لمشاعر سخطٍ أُخرى مِن ناحية ثانية. ولكن ما هي نسبةُ الانزلاقِ الحالي إلى اعتماد الأساليب الفاشيّة في التفكير.. أقول: ما هي نسبة الانزلاق التي يمكنُ ردُّها - هي ذاتها - إلى السياسات «المعادية للفاشية» خلال الأعوام العشرة الأخيرة وما تشتمل عليه هذه السياسات مِنْ تجرُّدٍ مِنَ المبادئ الخُلُقيّةِ والضميريّة؟!

***

إنّ مِن المهم أن نُدرك أنّ الوَلَع الحاليّ بالرّوس [أي بالنظام السوفياتي] ليس إلاّ إشارة [مَرَضيّة] على الضَّعْفِ

(*) habeas corpus: وثيقة قضائية، أو أمرٌ قضائي، يستوجبان التحقيقَ في قانونيّة سجن شخص مُعْتَقَل. (س.إ).

(**) السير أوزوالد موزلي (١٨٩٦ - ١٩٨٠): زعيم الاتحاد البريطاني للفاشيين بين ١٩٣٢ و١٩٤٠، وزعيم وريثتِهِ: الحركة الاتحادية من عام ١٩٤٨ حتى وفاته. وقد عُرِفَتْ هاتان الحركتان بتأييدهما للنازية ومعاداتهما لليهود. وقد خضع «موزلي» للمحاكمة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وأطلق سراحُهُ عام ١٩٤٣ بسبب مرضه (س.إ).

بعد موت جون ريد، أصدر الحزب الشيوعي البريطاني كتاب «١٠ أيام هزّت العالم» بعد أن حذفوا مقدّمة لينين وكُلّ ذِكْرٍ لتروتسكي!

العامّ للتقليد الليبراليّ الغربيّ. فلو أنّ وزارةَ الإعلام الإنكليزية تدخّلَتْ وحرّمتْ نشرَ مزرعة الحيوان بشكل قاطع، لَمَا رأى معظمُ أفراد الانتجلنسيا الإنكليزية في ذلك ما يقضّهم. وهكذا فإنّ الولاءَ غيرَ النقديّ للاتحاد السوفياتي هو الأورثوذوكسيّةُ الحاليّة؛ وحين يتعلّق الأمرُ بمصالح الاتحاد السوفياتي المزعومة فإنّ هؤلاء المثقّفين راغبونَ لا في تَحَمُّل الرقابةِ وحدَها، بل في تزوير التاريخ عَمداً أيضاً!

فلنُشِرْ إلى حادثةٍ واحدة بهذا الصدد. فحين توفّي «جون ريدْ» مؤلّفُ كتاب ١٠ أيّام هَزَّتِ العالم – وهو تقريرٌ عيانيّ مباشِرٌ عن الأيّام الأولى مِن الثورة الروسيّة – انتقلت حقوقُ الكِتَاب إلى يد الحزب الشيوعيّ البريطانيّ، الذي كان «ريدْ» قد أَوْصى به إليْه قبل مَوْته كما أعتقد. غير أنّ الشيوعيين البريطانيين، بعد سنوات على إتلافِهم النسخَ الأصليّةَ مِنَ الكتاب ما وَسِعَهُمْ ذلك، عادوا فأصدروا نُسْخةً محرَّفةً حذفوا منها كُلَّ ذِكْرٍ لتروتسكي؛ كما أسقطوا المقدّمةَ التي كتبها لينين!

لو أنّ انتلجنسيا جذريّةً كانتْ لاتزال حاضرةً في بريطانيا، لكان هذا الفعلُ التزويريُّ قد فُضِحَ ودِينَ في كُلّ جريدةٍ أدبيّةٍ في البلاد. لكنْ يبدو أنّه لم يكن هناك إلاّ القليلُ مِن الاحتجاج، أو لم يكن هناك احتجاجٌ على الإطلاق؛ فلقد بدا هذا الفعلُ التزويريُّ لدى كثير مِن المثقفين الإنكليز أمراً طبيعيّاً. وإنّ هذا التساهل حيال الكذب الصُراح يعني أكثر بكثيرٍ من القول إنّ الإعجاب بروسيا آنذاك قد كان أمراً مطابقاً لـ«الموضة». لكنّ المرجّح أنّ هذه «الموضة» المعيَّنة لن تدوم. وفي اعتقادي أنّ وجهةَ نظري في النظام السوفياتي قد تغدو هي المقبولةَ لدى عامّة النّاس في موعدٍ لا يتجاوز زَمَنَ صدور كتابي. ولكنْ ما ستكون قيمةُ هذا التحوّل في حدّ ذاته؟ فَأَنْ تَسْتَبْدِلَ أورثوذوكسيّةً ما بأُرثوذوكسيّةٍ أُخرى، فليس الأمر تقدُّماً بالضرورة. ذلك أنّ العدوّ الحقيقيّ هو العقلُ الفُونوغرافيّ [العقْلُ الأشْبَهُ بالحاكي]، سواءٌ وافق المرء على الأُسْطوانة المُدارَةِ في تلك اللّحظة أم لم يوافقْ!

أنا على معرفة تامة بجميع الحُجَج المَسُوقَة ضدّ حريّة الفكر والقول: تلك التي تزعم استحالَةَ وُجودِ هذه الحريّة أصْلاً، والأُخْرَى التي تُطالِبُ بِعَدَمِ وجودها. وجوابي البسيط هو أنّ هذه الحُجَج لا تُقْنِعني، وأنّ حضارتنا على امتداد أربع مئة عامٍ قد قامتْ على معلومةٍ أخرى. فعلى امتداد عقدٍ كاملٍ مِن الزمن وأنا أُؤمن أنّ النظام الروسيّ القائمَ نظامٌ شرّير في الدرجة الأولى؛ وأزعم لنفسي الحقّ في قولِ ذلك، على الرغم من أنّنا حلفاءُ للاتحاد السوفياتي في حربٍ أُريد أنْ نَرْبَحَ فيها [ضدّ النازيّة الألمانيّة]. وإذا كان لي أن اختارَ نصّاً لأبرِّرَ موقفي هذا فسأختارُ البيتَ التالي لـ«ميلتون»: «وفقاً للقوانين المعروفة للحريّة القديمة».

(By the known rules of ancient liberty)

إنّ كلمة «قديمة» تشدّد على حقيقة أنّ الحريّة الثقافية تقليدٌ متأصّلٌ، وبِدُونِهِ لن يكونَ وجودُ ثقافتنا الغربيّة المميّزة إلاّ وجوداً مهزوزاً وعرضَةً للشكّ. لكنّ هناك عدداً كبيراً من مُثقفينا يُعرِضُون عن هذا التقليد بشكل واضح؛ فَهُمْ قد قبلوا بضرورة نَشْر كتاب أو حَجْبِهِ أو امتداحِهِ أو لَعْنِهِ لا لِفضائِلِهِ النابعةِ منه بَلْ لِمَا قد يجلبه هذا الكتابُ من منافعَ سياسيّةٍ... وأمّا الآخرون الذين لا يتبنَّوْنَ هذه النظرةَ فهم يُوافقون عليها بسبب جُبْنِهِمُ الصِّرْف.

ومثالاً على ذلك فَشَلُ دُعاة السِّلم الإنكليز الوافرين والجريئين في أن يرفعوا أصواتهم ضدّ العبادة المتفشية للنزعة العسكريّة الروسية. فبحسب هؤلاء، فإنّ كلّ عنفٍ شَرٌّ، بَلْ كانوا قد حَثُّونا في كلّ مرحلةٍ من مراحل الحرب على الاستسلام أو على التوصُّل إلى سلم توافقيّ على الأقلّ. ولكن كَمْ عددُ أُولئك الدُّعاة الذين أُوْحَوْا – ولو مرّةً واحد – بأنّ الحربَ شَرٌّ حين يَشنُّها **الجيشُ الأحمرُ نفسُه**؟! الظّاهر أنّ للروس الحقّ في الدفاع عن أنفسهم، ولكنْ إنْ نحنُ فعلنا ذلك فإنّ هذا سيكون خطيئةً مميتة!

إنّ بمقدور المرء أن يفسّر هذا التناقضَ بطريقة واحدةٍ فقط: وهي الرغبةُ الجبانة في الحفاظ على علاقةٍ وديّةٍ مع غالبيّة أعضاءِ الانتلجنسيا الّذين يوجّهون وطنيّتهم إلى الاتحاد السوفياتي بدلاً مِن أن يوجهوها إلى بريطانيا. وأنا أعرف أنّ أعضاء الانتلجنسيا الإنكليزية يمتلكون أسباباً كثيرةً لجُبْنهم وَعَدَمِ صِدْقِهِمْ؛ بل إنني في الحقيقة أحفظ عَنْ ظهرِ قلبٍ الحُجَجَ التي يبرّرون بها أنفسَهم. ولكنْ فليتوقّفْ على الأقلّ قَذْفُنا بالهُراءِ عن الدِّفاع عن الحريّة في مواجهة الفاشية!

إذا كانت الحريّةُ تعني أَمْراً ما، فإنّها تعني حَقَّ إخبار النّاس بما لا يريدون أن يسمعوه. والحقّ أنّ عامّة الشعب لاتزال تؤيّد هذه العقيدةَ على نحو غامض وتتصرّف وفقاً لها. وأمّا في بلادنا – والأمر لا ينطبق على كلّ بلاد العالم: فهو لم يكنْ كذلك في فرنسا الجمهوريّة، ولا هو كذلك في أمريكا اليوم – فإن الليبراليين هم الذّين يخشَوْنَ الحريّةَ، وإنّ المثقّفين هم الذين يريدون أن يُسيئوا إلى العَقْلِ والثقافة. ومِنْ أجل لفت الانتباه إلى هذه الحقيقةِ كتبتُ هذه المقدّمة!